

حكومة الشباب الموازية وثيقة الشباب المغربي حول النموذج التنموي الجديد.



المغرب الذي نريد..

محاوور الوثقفة:

- ✓ التئمفة الاقءصاءفة وءعزفء الحكامة؛
- ✓ المءرفة والءكاء الاصءناعف؛
- ✓ ءطوفر الخءماء الاجءماعفة؛
- ✓ البفئفة و التئمفة المءءءامة؛
- ✓ إءءاء ءراب الوءنف و التئمفة المءالفة؛
- ✓ الشباف فف السفاساء العمومفة؛
- ✓ التئمفة السفاسفة والمءنفة؛

مءور اسءراءفف ءاص

- ✓ المءرب و العلاءاء الإفرففة؛

مءور إءفافف

- ✓ مءالب رواء فضاء ءواصل الاجءماعف.

مدخل :

"...المغرب، وإن كان قد حقق تقدماً ملموساً يشهد به العالم، إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية"

خطاب جلالة الملك في افتتاح الدورة التشريعية. أكتوبر 2017

تعتبر مذكرة وثيقة الشباب المغربي لحكومة الشباب الموازية حول النموذج التنموي الجديد، نتاج سلسلة من اللقاءات التي عقدتها حكومة الشباب الموازية في مختلف مناطق البلاد مع فعاليات المجتمع المدني الشبابي، خلصت إلى بلورة تصور شامل ومتكامل. بإمكانه أن يساهم في إثراء مشروع النموذج التنموي الجديد الذي نادى به جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

إن تعزيز وتحقيق العدالة الاجتماعية، أصبحت اليوم ضرورة حتمية لنجاح أي نموذج تنموي منشود. ومن أهم ركائز ومقومات التنمية قطاعي التعليم والصحة. فالإنسان أساس التنمية. وما لم تنجح الدولة في تكوين إنسان مثقف ومتعلم ولديه قدرات وخبرات في العديد من المجالات، إنسان يتمتع بظروف صحية جيدة وملائمة¹. فان تجربة النموذج التنموي مصيرها الفشل. لذلك وجب على الحكومة الرفع من ميزانية هادين القطاعين الحيويين من اجل الاستثمار فيهما وإعطائهما الأولوية والعناية اللازمة.

إذا لم يتمتع المواطن بمستوى لائق من الصحة، سيصعب جداً ضمان الازدهار الاقتصادي والمشاركة السياسية والأمن الجماعي. فالظروف الاجتماعية التي يولد الناس ويعيشون ويعملون فيها هي أهم العوامل المحددة للصحة الجيدة أو الصحة العليقة، والحياة الطويلة والمثمرة أو الحياة القصيرة والتعيسة.

نفس الشيء ينطبق على التعليم الذي هو حق لجميع المواطنين وهو أيضا احد الواجبات التي ينبغي علي الحكومة توفيرها مجاناً لكافة مواطنيها. لكن للأسف يعتبر التعليم من أهم المشاكل الاجتماعية، و من اهم المعوقات التي تقف في طريق قيام العدالة الاجتماعية نظرا لتبني سياسات تعليمية فاشلة. لذلك صنفنا

¹ مؤشر الرأس المال البشري في المغرب يقدر ب 0.5 و هو يدل على مدى مساهمة جودة التعليم و الصحة في زيادة إنتاجية الجيل القادم من العاملين و ارتفاع تنمية البلدان حسب دراسة البنك الدولي 2019

اليونيسكو" المغرب في مراتب متأخرة في لائحة البلدان التي تتوفر على أحسن المدارس، إذ احتل المركز 73 من أصل 76 بلد شمله الإحصاء.

وعلى الرغم من الدعم السخي المقدم للتعليم المغربي من قبل دول أجنبية، والمقدر وفق تقرير اليونيسكو بـ 162 مليون دولار أمريكي عام 2014، والذي يستهدف بالأساس محاربة الهدر المدرسي ودعم التمدريس، إلا أن تلك الأموال لم تجد طريقها بشكل أوسع نحو الفئات المستهدفة.

"لقد حرصنا على جعل المواطن المغربي في صلب عملية التنمية، والغاية الأساسية منها. واعتمدنا دائما مقاربة تشاركية وإدماجية في معالجة القضايا الكبرى للبلاد، تنخرط فيها جميع القوى الحية للأمة." خطاب ألقاه الملك بمناسبة الذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب. 20 غشت 2019

تماشيا مع توجهات جلالة الملك فقد أصبح تغيير النموذج التنموي الحالي واستبداله بنموذج تنموي جديد، يمكن المغرب من الخروج من حالة الركود، يشكل رهانا استراتيجيا بالغ الأهمية، يفرض على الجميع، مؤسسات رسمية، قطاع خاص، ومجتمع مدني، ضرورة التفكير الجدي والعميق، والانخراط الفاعل والبناء في بلورة نموذج تنموي بديل يمكن المغرب من تحصين المكتسبات التي حققها، والمضي قدما في اتجاه تحقيق إنجازات أخرى، وهي إمكانية متاحة وقابلة للتحقق لاسيما في ظل توفر بلادنا على العديد من مصادر ومقومات القوة وعلى كافة المستويات والأصعدة.

ان بلورة النموذج التنموي الجديد على ارض الواقع، تتطلب مساهمة فعالة لجميع القوى الحية بالبلاد من أحزاب وحكومة ومجتمع مدني قصد الوصول لتصور نهائي يتماشى مع هوية الوطن والمواطن.

1. محور التنمية الاقتصادية وتعزيز الحكامة

1. جعل الصناعة المغربية أكثر نجاعة وبالتالي تحسين وظيفتها في خضم الديناميات الاقتصادية والاجتماعية. مع جدولة الإصلاحات القطاعية التي تهدف إلى "زيادة النجاعة الاقتصادية وتعزيز إمكانات التصدير عبر:
 - تشجيع الصادرات وتحديد صلة وصل جديدة بين سياسة التنمية الصناعية وسياسة التجارة الخارجية؛
 - تعبئة الموارد المالية للصناعة.
2. اختيار مجالات التخصص الصناعي وفقا لمجموعة من العوامل كالموارد البشرية و الطبيعي، الميزة التنافسية Avantage Compétitif, الخ...؛
3. التركيز على الطلب الوطني و وضع استراتيجية تشمل وجهات التصدير حسب نوع المنتج والمنافسة الخارجية ثم وفقاً لنوع العلاقات التجارية والمعاهدات التي تربط البلدين؛
4. التصدي لظاهرة تخفيض استهلاك الموارد الطبيعية في صناعة المنتجات الصناعية التي تطمح إلى تقليل الأهمية النسبية للتكاليف المباشرة في تكوين الأسعار والتأثير على القدرة التنافسية لبلدان العالم الثالث؛
5. إصلاح السياسة الجمركية عبر ارساء قيود تحمي المستهلك المغربي و تتماشى و مبادئ التنمية المستدامة؛
6. السعي لجعل القطاع الصناعي يلعب دوراً أكثر نشاطاً في إعادة هيكلة الاقتصاد الذي يتطلب تشخيصاً مسبقاً و تحسين الوضع المالي للشركات مع تقديم التمويل الكافي لأنشطتها؛
7. لطالما كانت علاقات البنوك مع القطاع الصناعي خجولة وغير فعالة في كثير من الأحيان. ومن هنا تأتي أهمية اتخاذ إجراءات معمقة في ما يخص مجالات الوساطة المالية ونظام الائتمان؛
8. التفاوض مع البنوك التي تطلب ضمانات مفرطة ومبالغ فيها من لدن الشركات، خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، بيد أن الأرباح المحققة من طرف البنوك كبيرة؛
9. توسيع وتنوع عروض الأسواق المالية للمؤسسات الصناعية و للفلاحين الصغار؛
10. تطوير القطاعات الإنتاجية التي تخلق فرص عمل للشباب -الذي يشكل أكبر نسبة للبطالة؛
11. تخصيص صندوق خاص لدعم عمليات الشركات الناشئة و الصغيرة و المتوسطة؛
12. تطبيق تخفيض ضريبي على الأنشطة ذات الدخل المنخفض لتخفيف العبء والتعقيد على هذه الفئة من دافعي الضرائب؛
13. وضع نظام متكامل يأخذ بعين الاعتبار كل من الضرائب والرسوم الاجتماعية و تقنين ما يترتب عليه من حيث إعادة التوزيع والتضامن؛

14. الفلاحة الصناعية : إلزامية تحديد شروط على الفلاحين الكبار الذين يستفيدون من الدعم العمومي في إطار برنامج المغرب الأخضر بإنشاء وحدات صناعية وتحويلة لتثمين منتوجاتها ومنتوجات الفلاحين الصغار للرفع من القيمة المضافة لها بغيت المساهمة في الانتقال من معدل 08 في المئة إلى 15 في المئة من الناتج الداخلي الخام. مما سيمكن من خلق 450000 منصب شغل مباشرة وخلق دينامية اقتصادية في المجال القروي.

تحقيقاً لهذه الغاية ، ينبغي أن يقترن الإصلاح الضريبي المنشود بإصلاح نظام الحماية الاجتماعية الغرض منه - على المدى الطويل- ضمان تغطية اجتماعية جيدة لجميع المواطنين وذلك طوال حياتهم ، بغض النظر عن حياتهم القوانين ، ومسارات حياتهم المهنية والمواقف المهنية. وبالتالي فإن هاته التغطية لن تظل مرتبطة فقط بالاقتطاع من الراتب ، الذي سيكمن مصدر تمويل للتغطية الاجتماعية بالإضافة الى مصادر أخرى. وفي هذا الصدد، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيني بالاحتفاظ بنقطين إلى أربع نقاط من الضريبة على القيمة المضافة لدفعها لصندوق التضامن الاجتماعي ، والذي سيتم استخدامه بشكل خاص للمساعدة في تمويل تغطية الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية.

15. تعزيز القوة الشرائية للطبقة الوسطى من خلال فرض ضرائب أكثر ملاءمة لوضعية الأسر، مع مراعاة قائمة أو عدد الأشخاص المعالين بالإضافة الى خلق إعانات عائلية أكثر تماشياً مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي لهته الأسر ، بما في ذلك تلك المرتبطة بتمويل دراسة وتعليم الأطفال.

16. تفعيل بعض النصوص القانونية وجعلها أكثر صرامة مع المتهربين من اداء المستحقات الضريبية وتحويلها للمشاريع الاجتماعية.

17. ضرورة القطع مع سياسة الربع التي يستفيد منها الأغنياء وكذلك التقليل من الفوارق بين الرواتب الشهرية للموظفين الصغار والكبار.

18. توزيع الثروات بشكل عادل بين الجهات وخصوصا المهمشة منها واستفادة الفئات الأكثر هشاشة من هاده الثروات.

و من أجل أن تكون المملكة المغربية دولة رائدة في بناء مجتمع المعرفة و لتحقيق إقلاع صناعي و تكنولوجي للوصول إلى مستوى عال من الازدهار و الرفاه الاجتماعي لا بد من انخراط فعلي في رؤية متكاملة و استراتيجية مبتكرة و مستدامة أساسها الإنسان.

و هنا يرجع الدور الأساس للدولة و جميع شرائح المجتمع المدني و رجال الأعمال و كل المؤسسات الموازية بالقطاع لتطوير وسائل و أساليب التعاون بينهم و إعادة تعريف و هيكله العلاقة التي تجمعهم.

و لتحقيق هذا الإقلاع نرى بحكومة الشباب الموازية أن المغرب لا بد من أن يمر من ثلاث مراحل أساسية و هي مرحلة الاستعداد ثم مرحلة الالتحاق بالركب و من ثم مرحلة الصدارة.

مرحلة الاستعداد الصناعي:

19. تحديد أولويات و سياسات استراتيجية اجتماعية، مع إرادة سياسية حقيقية وإعداد الشروط؛
20. المسبقة للإقلاع الصناعي وتشكيل مناخ استثمار ملائم وتشجيع الابتكار والاختراع مع إنشاء استراتيجية تمويل مراكز البحث والتطوير
21. تحديد الجهات الفاعلة وأدوارها الاستراتيجية في مشروع الإقلاع الصناعي؛
22. إنشاء الهياكل والمؤسسات والتنظيمات؛
23. إنشاء مناخ الاستثمار الجيد مع وضع استراتيجية جديدة لتشجيع الاستثمار؛
24. إقامة شراكات استراتيجية تكنولوجية مع دول أخرى؛
25. تجديد العلامة التجارية للمغرب أمام العالم وتطوير فعاليات التسويق والتعريف؛
26. مراقبة عملية تنفيذ الإستراتيجية وقياس أداؤها.

في هذه المرحلة يجب إعطاء الأولوية لتحفيز الابتكار والبحث العلمي في البيئة الاجتماعية والثقافية ورفع نسبة البحث العلمي إلى أكثر من 1,5% من الناتج الوطني الخام وتكوين موظفين مؤهلين في البحث العلمي من أولوية السياسات.

مرحلة الالتحاق بالركب الاقتصادي:

27. تقييم المؤهلات المحلية والموارد الطبيعية حسب هيكله المرحلة الأولى مع تطوير منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية؛
28. تعميق مجالات الاستثمار على المجالات الصناعية المركز عليها من طرف التكتلات الصناعية؛
29. تعزيز المزيد من الابتكار بسياسات فاعلة وموجهة إلى التكتلات الصناعية وتطوير تكنولوجيات وتقنيات بيئية لنمو وتصنيع مستدام؛
30. التحول إلى مركز لإنتاج وتصدير المنتجات الصناعية الفلاحية والفلاحة العضوية؛
31. خلق قفزة نوعية في الصناعة الدفاعية وتكنولوجيا الفضاء مع تطوير تكنولوجيا المادة والبروز في إنتاج مواد جديدة؛
32. التركيز على المنتجات التي تعزز الصحة وجودة الحياة؛
33. إنشاء شبكة لوجستية فعالة في مجال النقل؛
34. ضمان الأمن الطاقوي؛
35. الحفاظ على صحة الاقتصاد وديناميته بسياسات متكاملة للشركات الصغرى والمتوسطة؛
36. الحفاظ على السياسات التي تعمل باستمرار على تحسين كفاءة الاقتصاد والإنتاجية والابتكار؛

في هذه المرحلة يجب إعطاء الأولوية لتحفيز الإبتكار و البحث العلمي في البيئة الاجتماعية و الثقافية و رفع نسبة البحث العلمي إلى أكثر من 2,5% من الناتج الوطني الخام و تكوين موظفين مؤهلين في البحث العلمي من أولوية السياسات.

مرحلة الصدارة الاقتصادية:

37. إلى جانب المتغيرات الماكرو اقتصادية و التضخم و التشغيل و الاستقرار ثم التنمية المستدامة ستتغير الريادة العالمية في مجالات معينة حسب التفاعل و التعاون الدولي للفاعلين الاقتصاديين.

38. ففي استراتيجية الصدارة للمغرب، سيتم الانكباب على القطاعات المعرفية المعتمدة من طرف الدول المتقدمة في التنافسية العالمية. و على أساس مستوى الأداء الذي سيظهره المغرب في المرحلة الأولى و الثانية سيأخذ بزمام المبادرة بتربع المراتب الأولى عالميا في المجالات الرئيسية. تكنولوجيا المعلومات، التكنولوجيا الصحية، منتجات الصناعة الدفاعية، التكنولوجيات البيئية و تقنيات الطاقة المتجددة، تكنولوجيا النانو، منتجات النانو من النسيج ذات العلامة التجارية مرتفعة القيمة، المنتجات الفلاحية العضوية المصنعة، تكنولوجيا البذور. و وفقا للناتج و الخبرات التعليمية المحصل عليها في كل فترة سيتم تجديد لائحة المجالات بشكل مر.

في هذه المرحلة لا بد من تسريع عملية تنويع و تعميق القطاعات القائمة على المعرفة و تحقيق التكامل القطاعي و التكامل الأفقي و العمودي للوصول إلى الريادة في الإبتكار و الإختراع. و ذلك برفع نسبة البحث العلمي إلى أكثر من 3,5% من الناتج الوطني الخام.

الحكامة:

سبق وأن أطلقت الحكومة سنة 2013 بتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية و المؤسسات العمومية مسلسلا تشاوريا حول موضوع التقائية و ملاءمة السياسات العمومية، استهل بتنظيم المناظرة الوطنية حول التقائية الاستراتيجية و البرامج القطاعية، تلاها تنظيم حوالي 30 ورشة عمل موضوعاتية، مكنت من دراسة و تحليل مختلف الاستراتيجيات و البرامج القطاعية قيد التنفيذ، و تحديد و الاكراهات و الصعوبات التي تعوق أو تحد من التقائتها و تكاملها.

توجت المشاورات الوطنية للحكامة ببلورة رؤية استراتيجية متوافق بشأنها تروم تحسين انسجام و التقائية السياسات العمومية و ذلك للرفع من فعاليتها و وقعها على المواطنين. و تعطي هذه الرؤية التوجهات الاستراتيجية للملائمة السياسات العمومية و برنامج عمل لتفعيلها. و تتمحور هذه التوجهات حول مستويين متكاملين للتدخل:

مستوى عام، يتعلق بوضع أسس ومتطلبات الحكامة الجيدة للسياسات العمومية كإرساء الآليات والأجهزة الضرورية والمناسبة لتنسيق وملائمة السياسات العمومية من مرحلة الإعداد إلى مرحلة التقييم:

مستوى ذو بعد موضوعاتي، يتناول الإجراءات والتدابير الخاصة التي من شأنها الرفع من مستوى التكامل والالتقائية في مجالات حيوية ذات طابع أفقي تتطلب تضافر جهود عدة قطاعات وجهات، كالحماية الاجتماعية والتكوين والتشغيل والتصدير وغيرها.

سياسة المنافسة

إن التشريع القانوني الرئيسي في مجال المنافسة في المغرب هو القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة والقانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

يهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام المطبقة على حرية الأسعار وإلى تنظيم المنافسة الحرة. وتحدد فيه قواعد حماية المنافسة قصد تنشيط الفاعلية الاقتصادية وتحسين رفاهية المستهلكين، ويهدف كذلك إلى ضمان الشفافية والنزاهة في العلاقات التجارية.

بفضل المنافسة، تخضع المقاولات باستمرار إلى ضغوطات من أجل تقديم أفضل التشكيلات الممكنة من المواد وبأفضل الأسعار إلى المستهلكين حيث يجب، في إطار السوق الحرة أن تعتمد المعاملات على التنافسية اتجاه المستهلكين باعتبارهم المستفيدين الرئيسيين من هذه المعاملات.

إلا أنه من الممكن أن تسعى بعض المقاولات أو الهيئات الأخرى إلى اتخاذ بعض التدابير بهدف تقليص المنافسة.

وعلى هذا الأساس يمكن لبعض الشركات أن تبرم، على سبيل المثال، اتفاقات لتقليص المنافسة كالتكتلات أو اتفاقات غير مشروعة من خلال الاتفاق على ألا تنافس بعضها البعض وتحديد قواعدها الخاصة للعبة وتمتد إمكانية أخرى تتمثل في أنه بإمكان أي فاعل أساسي في السوق أن يتخذ إجراءات لإقصاء المنافسين الحاليين أو المستقبليين في السوق.

وبالتالي، يتعين على سلطات المنافسة بغية حماية أسواق المنتوجات الناجحة، دراسة السلوكيات اللاتنافسية ومنعها أو متابعتها قضائياً. فسياسة المنافسة تتمثل في تطبيق القواعد من أجل ضمان تفعيل المنافسة بين المقاولات لبيع منتوجاتها وخدماتها، والإبداع وتقديم احسن الأسعار. هذه العملية تشجع النجاعة وترفع الخيارات المتوفرة.

وفي نهاية المطاف، فإن المنافسة عملية تمكن المقاولات من رفع حصصها في السوق الخاصة بمنتوج معين أو خدمة معينة وذلك من خلال تقديم عروض إلى المستهلكين أفضل من تلك التي تقدمها المقاولات الأخرى.

ويمكن تلخيص فوائد سياسة المنافسة على الشكل التالي:

- أسعار منخفضة
- جودة عالية
- الإبداع
- تعزيز الجو التنافسي

ومن أجل ذلك نقترح التوجهات الاستراتيجية التالية:

39. وضع أدوات لرصد ومراقبة فعالية السياسات العامة.
40. اقتراح مشروع قانون بشأن شفافية منظومة الأسعار والآليات التنافسية.
41. وضع مقترحات للنموذج الاقتصادي الجديد من خلال نهج متعدد الجوانب.
42. صياغة رأي، في شكل استشارة، فيما يتعلق بمشروع السجل الاجتماعي؛
43. إنشاء منصة معلوماتية حديثة لرصد السياسات العامة متاحة لجميع المغاربة (مشروع govindex.ma)
44. وضع تصور لإصلاح منظومة الأسعار، بما في ذلك أسعار المحروقات
45. القضاء على جميع مظاهر الفساد وأشكاله المختلفة والرشوة والربح والاثراء غير المشروع؛
46. العمل على تفعيل مقضيات إصلاح القضاء ومراجعة مجموعة من القوانين.
47. إعادة النظر في ترتيب صلاحيات التدبير الإداري بين المصالح المركزية والجهات في إطار تفعيل مخرجات توصيات المناظرة الوطنية الأولى للجهوية؛
48. تسريع العمل بالإدارة الالكترونية ورقمنة جميع المصالح الادارية، لتسهيل عملية الولوج الاداري وتقريب الإدارة إلى المواطن عبر بوابات رقمية E-Administration؛
49. إعادة النظر في عمل مؤسسات الحكامة والمراقبة والضبط، وإعداد مدونة الحكامة الوطنية؛

2. محور المعرفة والذكاء الاصطناعي

المعرفة والتعليم والبحث العلمي

المحور الاستراتيجي 1: النهوض بالبحث العلمي

تؤكد هاته التوصيات على انطلاقة جديدة للعلوم والتكنولوجيا المغربية، وذلك بفضل سياسة مبتكرة وجريئة ورؤية تهدف إلى:

50. زيادة عدد وجودة الباحثين ،
51. زيادة الموارد المالية الوطنية ،
52. تعزيز الشراكات بين الجامعة وعالم الأعمال ،
53. تطوير ممارسة الابتكار في خدمة المنتج "صنع في المغرب" ،
54. الحزم في تحسين التعليم العالي في مجال العلوم ونشر الثقافة العلمية ،
55. تزويد نظام البحث الوطني بحكامة مناسبة لهياكلها وممارسة التقييم على جميع المستويات.

يعتمد نجاح هذه السياسة إلى حد كبير على الاعتراف بوظيفة البحث العلمي، وعلى الوعي الكامل بدور البحث العلمي كأداة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وفي هذا الصدد، هناك تدابير يسهل تبنيها ومفيدة جدًا للنهضة العلمية السريعة في البلاد، على سبيل المثال لا الحصر:

56. إنشاء مراكز للتميز أو معاهد للدراسات المتقدمة حول موضوع يكون فيه المغرب اليوم في وضع جيد، سواء بمستوى فريق البحث أو في نوعية المعدات ، مثالا في الرياضيات، الموارد الجوفية، أو البيوتكنولوجيا ؛
57. جذب ألمع الطلاب إلى مهن التدريس والبحث عن طريق إنشاء منح للطلاب أو حاملي شهادات الماجستير أو الهندسة الموهوبين بشكل خاص ، ولو بأعداد صغيرة ولكن بظروف مادية مهمة تكاد أن تعادل الراتب الممنوح ما قبل الترسيم في العمل ، وذلك من أجل إعداد الدكتوراه أما في المغرب أو في الخارج ؛
58. إصلاح نظام الدكتوراه وفقاً للمعايير الدولية (خاصة أمريكا الشمالية) ، وتحسين ظروف ومعايير اجتياز امتحان الحصول عن الدكتوراه بشكل خطير ؛
59. منح جوائز وميداليات تكافئ الباحثين الأكثر إنتاجية والعلماء المبدعين ؛
60. وضع برامج وطنية للبحث العلمي في بعض الميادين الإستراتيجية (الطاقة ، الموارد السمكية ، موارد التعدين ، العلوم الزراعية ، العلوم الصحية ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، الذكاء الاصطناعي ، ...) والتي يمكن أن تصاحب أيضاً خطط تنمية القطاع

61. وضع نظام بيئي للبحث والتطوير والابتكار يجمع بين قادة المشروع والشركة المبتكرة والجامعة ومؤسسة رأس المال الاستثماري وتشجيع الابتكار والقيام بشكل ملموس بالتصنيع الفعلي للمنتوج المغربي المكتمل.

المحور الاستراتيجي 2: عصريته ومواكبة التعليم العالي

62. التمكن من اللغات منذ التعليم الأولي
63. التمكين من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي
64. تشجيع النخبة من خلال منح وذلك من اجل تحفيزهم للتوجه للشعب العلمية نظرًا للدور الأساسي للعلوم والتكنولوجيا في تنمية البلاد
65. تبني مقاربة تعليم الإبداع بدل تعليم الذاكرة، ومواكبة التعليم للتقنيات الحديثة
66. بجانب المحاضرات، يجب التركيز على الدروس التطبيقية كوسيلة للتعلم المباشر
67. تشجيع الشراكة بين الجامعات العمومية والجامعات ذات التدبير الخاص
68. تفعيل قرارات المجلس الأعلى للتعليم وذلك بإشراك الآباء وأولياء الأمور في مساهمة ومواكبة المسار التعليمي والتربوي للطالب
69. مساهمة المناهج التعليمية (الشعب) مع متطلبات سوق الشغل والتقدم العلمي والصناعي
70. اختزال بعض الشعب لعدم مساهمتها لمتطلبات العصر وسوق الشغل
71. تشجيع التكوين المستمر للأطر الجامعية، اساتذة وإداريين
72. الاهتمام بعمران الجامعة بشكل يناسب الحياة الجديدة حيث يجب توفير مكتبات، متاحف مقاصف، منشآت رياضية... :
73. تطوير الحس الفني والإبداعي للطلبة عبر خلق فضاءات ثقافية ونوادي للموسيقى، مساح...؛
74. تطوير وسائل البحث البيبليوغرافي؛
75. الحرص على إرسال الطلبة النجباء لفصول التبادل بالخارج.؛
76. وضع منصة إلكترونية خاصة بالتوجيه التربوي وبكل ما يتعلق به، تكون في متناول جميع التلاميذ والطلبة، مع تحيينها وفق آخر المستجدات من طرف المختصين في المجال؛
77. إحداث مساهمة في اقتصاد المعرفة (Contribution to the knowledge economy) بنسبة 1% من الأصول الصافية للمقاولات لغايات البحث العلمي، على أن تكون ضرائب محلية وذلك انسجاما مع التوجه الرامي إلى إحداث مراكز الدكتوراه على المستوى الجهوي وورش مدن المهن والكفاءات مع ضرورة التوطين الترابي لبرامج البحث العلمي بما فيها الخاصة بالمقاولات. يتكلف بتدبيرها صناديق جهوية للبحث العلمي؛

الحاجة لذكاء اصطناعي منتج

تشير مؤسسة تشاثام هاوس من خلال تقرير أصدرته سنة 2018 حول "الذكاء الاصطناعي والشئون الدولية: الاضطراب المنتظر" ، على أن هناك ثلاثة أدوار رئيسية للذكاء الاصطناعي في مجال السياسة :

78. أولاً- الدور التحليلي: عبر تحليل البيانات والمعطيات، واستخراج نتائج تتماشى مع النماذج التي تمت برمجتها عليه،
79. وهذا من شأنه مساعدة الحكومة وصناع القرار السياسي في بلورة وتحليل المعطيات لاتخاذ القرارات المناسبة.
80. ثانيًا- الدور المستقبلي: للذكاء الاصطناعي خاصية أساسية وهي توفره للكفايات اللازمة لصانعي القرار الساسي وتوفير لهم نتائج محتملة الحدوث في المستقبل أكثر دقة
81. ثالثًا- الدور العملي: رغم أن الذكاء الصناعي يساهم بشكل من الأشكال في تقليص اليد العاملة لكن في مقابل ذلك يسجل أثر نمو إقتصادي جيد، وبذلك له دور عملي أساس مثل ما تعرفه الأسواق التجارية من ذكاء اصطناعي.
- التقرير نفسه يؤكد أن للذكاء الاصطناعي آثار جد إيجابية في تطوير وتنمية الاقتصادات الوطنية حيث أن العمل بسياسة الذكاء الاصطناعي من شأنها زيادة الإنتاج الوطني. وهذا ما أكدته دراسة لشركة "ماكيزي" سنة 2017، حيث خلصت إلى أن الذكاء الاصطناعي يزيد من معدل الإنتاج العالمي من 0,8% حتى 1,4% في العام الواحد.
- كما أن الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن الذكاء الاصطناعي يساهم في رفع نسبة البطالة، وهو ما ينبغي الانتباه إليه في تبني سياسة الذكاء الصناعي، أو التوصية بضرورة تقنين الدول لاستعمال الذكاء الاصطناعي لإعادة توزيع أرباح الشركات من الذكاء الاصطناعي لفائدة حاضنات تشغيل الشباب.
- إن الذكاء الاصطناعي، يشكل سلاح ذو حدين، ينبغي التعامل معه بحيطه وحذر والاستعداد الجيد للآثار التي ستنتج عنه خصوصا في العلاقات المجتمعية والاقتصاد، كما أن من شأنه أن يساهم في تحسين حياة المواطنين والمواطنين في مجالات أساسية، لذا فالدخول لعالم الذكاء الاصطناعي هو حاجة ملحة رغم كل ما قد يخلفه من فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة والنامية، لذلك فإننا نوصي ب:
82. ضرورة تخصيص مصادر تمويلية للذكاء الاصطناعي في المجالات الإنسانية لتخفيف المخاطر التي يمكنها أن تترتب عن ذلك.
83. ضرورة العمل على تنمية المعرفة والتعليم والبنية التحتية حتى تتمكن المغرب من الإلتحاق بركب الذكاء الاصطناعي المتقدم، لكي لا يهرب علينا ركب التطور العالمي ولكي لا تظل الهيمنة التكنولوجية في يد عدد قليل من الدول.
84. تعزيز علاقات الشراكة بين القطاع العام والخاص، لتأطير التوازن التكنولوجي بين الطرفين والاستفادة من بعضهما البعض؛
85. تقنين استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان تحقيق مبدأ العمل الإيجابي به وللإستخدامات ذات الصالح العام.

3. محور تطوير الخدمات الاجتماعية

تنمية الخدمات الصحية

تتعرض برامج التنمية الصحية بالمغرب، رغم المجهودات المبذولة منذ سنوات، إذ لم تعثر الحكومات المتعاقبة على الخيط الناظم بين تنمية مستدامة وتوزيع عادل للموارد الاجتماعية، وبين ولوج منصف وديمقراطي للخدمات الصحية يستحضر بعدي المواطنة والمساواة بين المناطق والجهات، ويحفظ للمرضى وطالبي العلاج كرامتهم. فلم يعد الحق في الصحة، منذ دستور 2011، ترفا وكلاما إنشائيا، بل أضحي منظومة متكاملة ومنسجمة من الحقوق المرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية البشرية المستدامة، تتطلب أن تتحمل المؤسسات العمومية والجماعات الترابية مسؤوليتها في تعبئة جميع الوسائل لتيسر أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في العلاج و العناية الصحية والحماية الاجتماعية و التغطية الصحية و التضامن التعاضدي، أو المنظم من طرف الدولة.

لذلك، نعتبر وزارة الصحة بحكومة الشباب الموازية أن ما أنجز إلى حد الآن في القطاع الصحي العمومي والخاص يحتاج إلى تقييم موضوعي وتجويد واقتراح أفكار جديدة قابلة للتطبيق من قبيل:

86. إعطاء بعد عملي للجهوية الموسعة، عبر منح المديرات الجهوية كيانات مستقلة ماليا وإداريا وعلى مستوى الموارد البشرية عن الإدارة المركزية (على شاكلة أكاديميات التربية والتكوين التي تعتبر نموذجا الآن في تدير قطاع التعليم جهويا)؛
87. نقل اختصاصات المركز، تدريجيا، إلى المديرات الجهوية ومراجعة المساطر والمراسيم التي تحد من تحركات المسؤولين الجهويين وتكبل روح المبادرة وإبداع برامج صحية تنسجم مع خصوصيات الجهات والمناطق؛
88. حل معضلة الموارد البشرية التي تعاني منها المنظومة الصحية في إطار بعد جهوي، عبر تقوية الشراكات مع الجمعيات والجماعات الترابية (الجهات، العائلات والجماعات المحلية)، والبحث عن صيغ مثلى للتوظيف ونظام التعاقد المنتج؛
89. وضع نظام قار ومستدام لتمويل الصحة، تكون الميزانية المخصصة للقطاع جزء منه (تمويلات مع الداخل والخارج وفق رؤية منسجمة)؛
90. توسيع وعاء التغطية الصحية (كما وكيفما) ليشمل جميع المواطنين بجميع فئاتهم، تجسيدا بمبدأي الإنصاف والمساواة؛
91. استغلال الطفرة التكنولوجية في إبداع حلول وتطبيقات وخرائط رقمية، وطنية و جهوية، للصحة قابلة للتحيين بشكل دوري وتتيح امكانيات التقييم ومعرفة الاختلالات لحظة وقوعها؛
92. إعطاء الشراكة العام/الخاص روحا جديدة، تنقل المصحات الخاصة من مقاولات تبحث عن الربح التجاري، إلى مؤسسات مواطنة تستثمر في التنمية المستدامة؛

93. وضع المخطط المديرى للتجهيزات والمعدات لتحديد الخصاص والتحكم فيه وفق الميزانيات المرصودة؛
94. وضع خطاطة للتصدي للمشاكل الصحية التي ظهرت نتيجة تغير نمط العيش في المجتمع المغربي والتغيرات المناخية والبيئية وتزايد حركية الأشخاص والبضائع نتيجة انفتاح المغرب على دول العالم خاصة بلدان الجنوب واعتماد المغرب للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من جهة أخرى؛
95. مراجعة النظام المعمول به الصفقات العمومية بالوزارة، وإعادة النظر في السياسة لدوائية بجميع فروعها؛
96. فتح حوار وطني حول الصحة (على شاكلة الحوار الوطني حول التراب الوطني) يفضي إلى التوافق حول ميثاق وطني للصحة قابل للتطبيق؛
97. تنظيم مناظرة وطنية حول طب الطوارئ والمستعجلات والكوارث تتنهي بوضع تصور عام لهذا القطاع؛
98. تنظيم جائزة وطنية بين الجهات حول أفضل التجارب المثلى في المجال الصحي.
99. أحقية كل افراد المجتمع في الحصول علي خدمات صحية جيدة من خلال توفير أعداد كافية من المرافق الصحية العامة والموزعة توزيعاً جغرافياً مناسباً وعادلاً.

الإدماج المهني والتشغيل.. نداء من أجل الكرامة

تعرف بلادنا نموا ديموغرافيا مهما، حيث أصبحت فئة الشباب تشكل قاعدة الهرم الديموغرافي الشيء الذي يشكل مؤثرا ايجابيا ويخلق دينامية اقتصادية ومجتمعية.

تحقيق الذات والنجاح لا يكتمل من دون عمل يثبت من خلاله الشباب قدراتهم وطاقاتهم وتحويل مكتسباتهم وتحصيلهم العلمي إلى أرض الواقع.

إلا أن اشكالية التشغيل وللأسف تفرض نفسها بقوة في صفوف الشباب المغربي حيث أصبحت البطالة كابوسهم وهاجس يقلق الحكومة (10% إلى حدود سنة 2019).

ويبرز تشخيص وضعية التشغيل عددا من التحديات على مستوى حكامه سوق العمل، تهم بالأساس محدودية القوانين وجهاز تفتيش الشغل، وفعالية آليات الحوار الاجتماعي، وضعف تغطية وتنسيق برامج التشغيل، فضلا عن ضرورة تعميم تغطية نظام الوساطة العمومية، من خلال الدور الإيجابي للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

إن التحديات المرتبطة بالحكومة، تطرح نفسها بشدة في تشخيص وضعية التشغيل، لذلك يستلزم ضرورة توفير تمويل كاف لصندوق النهوض بتشغيل الشباب، وتطوير نظام شامل للمعلومات والتتبع والتقييم، وتعزيز نظام الوساطة الخاصة، وتقوية التنسيق وتعزيز فاعلية هيئات التشاور الخاصة بالتشغيل، خاصة دور المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل والمجالس الجهوية والإقليمية لإنعاش التشغيل والتشاور والشراكة بين مختلف المتدخلين.

لذلك و من اجل إيجاد حلول لمعضلة التشغيل في بلادنا بكل عزم وإرادة سياسية من طرف كل الجهات المتدخلة في هذا المجال، يجب إعادة النظر بكل جدية في التكوين وإحداث مسالك جديدة تتلاءم ومتطلبات سوق الشغل.

كما يجب تشجيع البحث العلمي والابتكار وتوثيق الروابط بين علم التكوين والشغل مع العمل أنها مسؤولية تقع على عاتق الجميع انطلاقا من الفاعلين السياسيين والعموميين والخواص وأيضا الفاعلين المدنيين.

فبامتلاكنا لشباب واع ومسؤول مؤهل ومكون واثق في قدراته ومؤهلته وتنمية ثقته في المؤسسات سنكون بذلك قطعنا أشواطا نحو التنمية بمفهومها الحق والدفع بعجلة النمو ببلادنا لتصل الى مصاف الدول المتطورة والتي تجعل من مواردها البشرية كثرة محور العملية التنموية.

المحور الاستراتيجي رقم 1:

100. ملائمة نظام التعليم والتكوين مع سوق العمل في المغرب :

المحور الاستراتيجي رقم 2:

101. تهيئة مناخ اجتماعي مناسب وظروف عمل عادلة:

المحور الاستراتيجي رقم 3:

102. المساواة بين الجنسين (زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة والاستقلال الذاتي عن طريق إزالة العوائق أمام مشاركتها في سوق العمل)؛

المحور الاستراتيجي رقم 4:

103. تحديد رؤية استراتيجية لتنفيذ سياسة لصالح عودة الشباب و الكفاءات من المغاربة القاطنين بالخارج والراغبين في العمل في المغرب حيث يجب التوفير لهم إمكانيات أفضل من أجل عودة مستهدفة:

المحور الاستراتيجي رقم 5:

104. تنفيذ برنامج لتسهيل دمج الأشخاص ذوي إعاقة قصد منحهم مصدر للاستقلالية المالية و فرصة تحصيل الضمان الاجتماعي.

المحور الاستراتيجي رقم 6:

105. اقتراح آليات بديلة مركزية و/أو لا مركزية أخرى للتغطية الاجتماعية لمختلف فئات العمال المستبعدين من نظام الحماية الاجتماعية الساري في المغرب ؛

المحور الاستراتيجي رقم 7:

106. إنشاء نظام إحصائي فعال ومؤشرات قياس محددة لتقييم ومراجعة البرامج المعمول بها من أجل ادارتها بكل فعالية و لكي تتلاءم بشكل دائم مع الاحتياجات ذات الأولوية للمواطنين؛

المحور الاستراتيجي رقم 8:

107. ضم جميع أصحاب المصلحة « STAKEHOLDERS » (وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و تكوين الأطر، وزارة الشغل و الإدماج المهني، الجهة، الشركات المكونة للنسيج الاقتصادي الإقليمي) لتصميم استراتيجية جهوية للتوظيف - في انسجام تام مع روح الجهوية المتقدمة التي تبنتها المملكة - و ذلك من أجل مكافحة النزوح والهجرة الاقتصادية والتماشي مع احتياجات وموارد المنطقة :

المحور الاستراتيجي رقم 9:

108. من الضروري إدراج التنمية المستدامة ضمن التكوينات و المقررات وذلك بالتعاون مع مؤسسات التكوين المهني ووزارة التعليم العالي و البحث العلمي؛

المحور الاستراتيجي رقم 10:

109. محاربة الاقتصاد السري أو الاقتصاد غير الرسمي بالإضافة إلى تعميم مفتشية العمل لكي تشمل أيضًا هذه الفئة و كذا إدراج الشباب الغير الحاصلين على شهادات في الاستراتيجية الوطنية للتوظيف :

المحور الاستراتيجي رقم 11:

110. وضع إطار تنظيمي له أهداف قصيرة وطويلة المدى قصد تعزيز التشغيل الذاتي والتفاوض مع البنوك على اليات تمويل تتناسب مع متطلبات هته الفئة بالإضافة إلى تحديد سعر فائدة تفضيلي لهم، و كذا تحسين التغطية الاجتماعية لأصحاب المقاولات الذاتية.

العوامل الاقتصادية	العوامل الاجتماعية
1- محاربة الاقتصاد السري أو الاقتصاد غير الرسمي	1- تهيئة مناخ اجتماعي مناسب وظروف عمل عادلة
2- تعزيز التشغيل الذاتي	2- ملائمة نظام التعليم والتكوين مع سوق الشغل
3- التفاوض مع البنوك على تمويل تتناسب مع متطلبات المقاول الصغير	3- إزالة العوائق أمام مشاركة المرأة و ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل
4- اقتراح آليات بديلة مركزية و/أو لا مركزية أخرى للتغطية الاجتماعية لمختلف فئات العمال المستبعدين من نظام الحماية الاجتماعية الساري في المغرب	
5- خلق اليلت حوار بناء مع الفرقاء خاصة منها النقابات	

التعدد الثقافي والمواطنة المشتركة

111. إيلاء المسألة الثقافية أهمية جوهرية في السياسات العمومية من أجل النهوض بالجوانب الثقافية للهوية الوطنية متعددة الروافد، والاهتمام بالقضايا الثقافية واللغوية لبلادنا؛
112. فرغم خطوة المغرب الهامة بإقرار ضرورة تلقين اللغة الأمازيغية بالمدارس والمعاهد، فإن هذه المبادرة يجب أن تعزز بخطوات فعلية ملموسة وفق برنامج شمولي وواقعي تساهم في إنجازه كل الفعاليات الحية، استجابة لمطالب شرائح واسعة من شعبنا حتى تتبوأ هذه الثقافة المكانة اللائقة بها ضمن وحدتنا الثقافية الغنية بتنوعها؛
113. ترسيخ مبدأ الدفاع عن التعددية الثقافية الكونية، الذي يعتبر اليوم، لدى شريحة كبيرة من المجتمع مطلباً أساسياً؛
114. يجب الانتباه بشكل كبير لخطورة المعطيات ذات الصلة بالسياسة الثقافية السائدة اليوم، والتي تشير على أن التوجه المعتمد دولياً يسير في اتجاه تنميط المجتمع بنمط ثقافي أحادي. وهذا الأمر يجب التصدي إليه، لأن الإرث الثقافي واللغوي هو ثروة إنسانية لا مادية يجب الحفاظ عليها وضمان استمراريتها وعدم؛
- 115.
116. التأكيد على ضرورة الانفتاح على الثقافات، لما لقيمة المكون الثقافي وأهميته في بناء الإنسان والمجتمع؛
117. النهوض بالعمل الثقافي الوطني والمساهمة في دعم المثقفين والمبدعين والمفكرين والفنانين في تطوير وإنتاج برامج ثقافية وفكرية قادرة أن ترد الاعتبار للبعد القيمي الحدائي للمجتمع .

4. محور البيئية والتنمية المستدامة

• المحور الاستراتيجي 1:

118. تنزيل الاتفاقات الدولية: يحتل المغرب مكانة متفوقة على الساحة البيئية الدولية بفضل إرادة صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده للعمل من أجل بيئة صحية، واقتصاد دائري وأخضر، وكذلك دعم متبادل بين دول الشمال والجنوب وبين دول الجنوب والجنوب كجزء من الثلاثية التي تعزز التنمية المستدامة (الشق الاقتصادي و الشق الاجتماعي و الشق البيئي). فينبغي تنزيل هذه المعاهدات والمواثيق المصادق عليها إلى تشريعات وطنية، حيث أن هناك ببطء في التوفيق بين هذين الإطارين التشريعيين لا سيما فيما يتعلق بحماية التربة وإدارة النفايات.

119. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمعايير الجودة البيئية (Normes de qualité environnementale, NQE) المعمول بها، لا سيما فيما يتعلق بالمياه والطاقة المتجددة والتنوع البيولوجي ومكافحة التلوث وتغير المناخ، إدارة النفايات وتثمينها، التقييم البيئي وإعادة تأهيل البيئة.

هناك ببطء أيضا في تنزيل بعض الإجراءات الأخرى وإصدار القوانين مثل القانون المتعلق بالموارد الطاقية والاقتسام العادل والمنصف للمنافع الناتجة عن استخدامه ، والتي ينبغي أن تتناول الاتفاق على التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا (Protocole de Nagoya) ؛ وكذلك المرسوم المتعلق بإنشاء نظام وطني لجرد الغازات الدفينة تكريما لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. من جانب آخر فإن الظهير الشريف بتاريخ 23 ذي الحجة 1335 (10 أكتوبر 1917) المتعلق بحفظ الغابات و استغلالها يعود إلى عهد الحماية مما يخلق نوع من عدم التزامن بين إصدار الظهير (الغرامات بالفرنك Franc ، والتمييز بين "السكان الأصليين" والأوروبيين ، إلخ) وعصرنا الحالي.

• المحور الاستراتيجي 2:

120. الاستراتيجية الوطنية والسياسات العامة.

إذا كان لدى المغرب استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ، فإن الائتلاف الحكومي غير قادر على تحديد رؤية استراتيجية للسياسة البيئية الوطنية من خلال خلق سياسات عامة منسقة في هذا المجال و اسقاطها على الوزارات المعنية. بالإضافة إلى اللجان البرلمانية، سيكون من الجدير التفكير في آليات تعاون أخرى بين مجالات العمل ذات الصلة من أجل خلق نوع من التأزر في مكافحة التغيرات المناخية. وتحقيقاً لهذه الغاية ، من

الضروري تحقيق خطة وطنية في هذا الصدد مع اتخاذ تدابير ملموسة للتكيف والتخفيف من الآثار السلبية للتغير المناخي تتضمن استراتيجية مشتركة بين القطاعات.

ينبغي أيضا وضع ميثاق وطني للبيئية (Charte Nationale de l'Environnement, CNE) بطريقة واضحة وشفافة من أجل تسهيل حصول المواطنين والمنظمات على حد سواء على نصوص القوانين المتعلقة بالبيئية والتنمية المستدامة، لا سيما وأن التشريعات البيئية المغربية لا تزال لا تغطي جميع المجالات التي يتعين معالجتها (تحسين القوانين المتعلقة بإدارة الغابات من أجل ضمان الحماية الشاملة للمحميات وحقوق السكان وأنشطتهم الزراعية؛ والقوانين المتعلقة بتنظيم المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه في المناطق الهشة إيكولوجياً ؛ إلخ). من المؤكد أن هذا القانون الوطني سوف يشجع الحكومة على المضي قدماً في استكمال الإطار القانوني للقضايا المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، وكذلك في تطوير أدوات متقدمة و متكاملة للتقييم البيئي الاستراتيجي.

في هذا الصدد ، وعلى الرغم من انتشار الهيئات والكيانات الوزارية التي تهدف إلى إجراء الدراسات البيئية ، فإن المخرجات المسجلة بعيدة كل البعد عن التوقعات من الناحية الكمية والنوعية. سواء أكانت ناتجة عن :

- المختبر الوطني للبيئة Laboratoire National de l'Environnement (المسؤول عن مراقبة حالة البيئة خاصة الماء والهواء)
- اللجنة الوطنية لمتابعة و مراقبة جودة الهواء Comité national de suivi et de surveillance de la qualité de l'air
- اللجان الإقليمية لرصد ومراقبة جودة الهواء Comités régionaux de suivi et de surveillance de la qualité de l'air
- اللجنة الوطنية لتغير المناخ Comité National de Changement Climatique
- المجلس الوطني لآلية التنمية النظيفة Conseil National pour le Mécanisme de Développement Propre
- المراصد الإقليمية للبيئة و التنمية المستدامة (OREDD) Observatoires Régionaux de l'Environnement et du Développement Durable
- مركز الكفاءة تغير المناخ Centre de Compétences du Changement Climatique
- المجلس الأعلى للمياه والمناخ Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat (CSEC)

حيث أن الدراسات هزيلة ولا ترقى إلى مستوى التوقعات الوطنية لإقامة تشخيص مناخي كامل، الذي يمثل اللبنة الأساس لوضع استراتيجية بيئية متكاملة في ضوء الإحصاءات والبيانات التي يتم جمعها.

في هذا الصدد ، وعلى الرغم من تعزيز صلاحيات المجلس الوطني للبيئة بموجب المرسوم الصادر في 20 يناير 1995 ، إلا أنه ينبغي مراجعة تنظيمه وصلاحياته بهدف إدخال أنظمة وإجراءات جديدة تتماشى ومبادئ القانون الإطارالذي يعمل بمثابة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

أخيراً وليس باخرا، يدخل المغرب اليوم في سياق جهوية متقدمة ويشهد في ان الوقت تحولاً نحو الاستدامة.و بذلك تعود مسألة التراب الوطني والتقسيم الإداري إلى الواجهة لأنها أصبحت الآن بمثابة دعم استراتيجي مهم لفائدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشرط استخدامها على أحسن وجه. و بذلك فان هته العملية أكثر تعقيداً مما يمكن أن توحى اليه بحيث أن إعادة هيكلة التراب تعلن عن هذا الانقطاع مع المفهوم المركزي للتدبير الذي يعتبر الاقليم بمثابة مجرد مستوى بسيط من العمل الإداري، بيد أنه أصبح الآن نواة لها.

وبهذا فان الرهان الان يكمن في إنشاء مشاريع إقليمية تأخذ بعين الاعتبار الثروة والموارد ونقاط القوة والضعف والعقبات الخاصة بكل منطقة.فبالتالي يتطلب تنفيذ خطط عملها-التي أصبحت الآن مسؤولية المجالس الإقليمية- قوانين وتوجيهات بيئية وطنية واضحة ودقيقة ومتناسقة؛ بالإضافة الى سن قانون تنظيمي أكثر وضوحاً إلى حد ما فيما يتعلق بالصلاحيات والاختصاصات ضمن الجهوية المتقدمة.

• المحور الاستراتيجي 3:

121. إدراج الجهات الفاعلة (STAKEHOLDERS) وشفافية المعلومة:
يتطلب سن النصوص القانونية مشاركة مختلف الجهات الفاعلة مع إشراك تام لمنظمات المجتمع المدني ؛ للمؤسسات الاستشارية السياسية وللمعارضة وللنقابات، و لوسائل الإعلام كما تنص عليه اتفاقية ارهوس (Convention d'Aarhus) التي تحث أيضا على الحق في المعلومة وكذا العدالة البيئية.

• المحور الاستراتيجي 4:

122. الدعم المالي:
على الصعيد المالي لم تكن هناك زيادة في الاعتمادات التي كرستها قوانين المالية الأخيرة لوزارة الطاقة والمعادن والبيئة. ويظهر التفصيل ما يزيد قليلاً عن مليار درهم لتغطية تكاليف التشغيل ، بالإضافة إلى 3.6 مليار درهم مخصصة للاستثمار. وغني عن القول أن هته الميزانية تظل ضئيلة بالنظر للنفقات المتوقعة من حيث البحث العلمي والتعليم والمشاريع الإقليمية أو الوطنية المزمع انشاءها تنفيذا للسياسة البيئية الوطنية.
لذلك فانه من الضروري الرفع من الدعم الموجه للبرنامج الوطني لإدارة و تثمين النفايات Programme National de Gestion et de Valorisation des Déchets وكذلك للصندوق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة Fonds

National pour l'Environnement et le Développement Durable بالنظر إلى دورهما الرئيسي وحاجتهما إلى التمويل.

وأخيراً، ينبغي تخصيص جزء من الميزانية الوزارية على شكل حوافز مالية و ضربية لدعم المشاريع المندرجة في قطاع البيئة والتنمية المستدامة.

• المحور الاستراتيجي 5:

123. إرساء الحقوق البيئية.

تقر المادة 77 من قانون الالتزامات والعقود على أن "كل فعل ارتكبه الإنسان عن بيئة واختيار ومن غير أن يسمح له به القانون فأحدث ضرراً مادية أو معنوياً للغير التزم مرتكبه بتعويض هذا الضرر، إذا تبين أن ذلك الفعل هو السبب المباشر في حصول الضرر. وكل شرط مخالف لذلك يكون عديم الأثر". بيد أن الأمر يختلف تماماً عندما يكون الضرر قد لحق بالبيئة أو الطبيعية بحيث يصبح جبر الضرر من المستحيلات. لذلك فقد حان الوقت لإلحاق الشق البيئي ضمن المسؤولية المدنية عن طريق اتخاذ تدابير رادعة وقمعية ضد هذا النوع من الجرائم ، وكذلك عن طريق تسهيل ولوج المواطنين للعدالة في حالة تعرضهم لأضرار بيئية.

• المحور الاستراتيجي 6:

124. التوعية والتواصل والبحث العلمي.

هناك فراغ مذهل من حيث الوعي بالمخاطر البيئية والممارسات المستدامة. في هذا الصدد، فإنه قد أصبح من الضروري تنظيم حملات توعوية تحث على حسن إدارة الموارد الطبيعية ، وحماية البيئة ، و تدير اجراءات التكيف والتخفيف ، وذلك بفضل تعاون الاطراف المعنية المتعددة مع منظمات الصحافة المكتوبة والسمعية-البصرية. ولتحقيق هذه الغاية ، تجدر الإشارة إلى أن محتوى الميثاق الوطني للإعلام والبيئة والتنمية المستدامة لم يصدر بعد.

ثانياً، نوصي بإدراج البعد البيئي في المناهج المدرسية وفي الأنشطة التعليمية داخل المدرسة، مع تشجيع التدريس والبحث العلمي حول هذه القضايا سواء على المستوى الجامعي أو معاهد التكوين المهني أو مختبرات البحث.

وأخيراً ، فإن ترسيخ برامج دعم القدرات في هذا المجال من حيث التعليم المستمر والتدريب المهني سيؤثر إيجابياً على الشركات في ممارستها المستدامة. وفيما يتعلق بتنفيذ نظام جديد يعزز الحق البيئي للمواطنين (القانون

التنظيمي ، الشرطة البيئية ، إلخ) ، فسيكون من المهم تكوين و تدريب جميع الأطراف المعنية بما في ذلك القضاة والشرطة القضائية والبيئية في مجال الحقوق البيئية.

• المحور الاستراتيجي 7:

125. خلق نموذج تنموي بيئي (انظر الجدول الملحق) يمكن استنساخه عبر ربوع المملكة و في بعض الدول العربية و الافريقية و الذي يعتمد على الشعار "فكر عالميا و اعمل محليا". (Penser global, agir local).

• المحور الاستراتيجي 8:

126. فرض ضرائب على الملوئين الرئيسيين على الأضرار الناجمة عن أنشطتهم الصناعية، مع خلق سوق وطنية للكربون نقترح أن يكون فيها ثمن الطن 150 درهما مع نسبة تضريب عالية مع إعادة النظر في مواصفات التصديق على المنتوجات المحلية انسجاما مع المعايير البيئية.

• المحور الاستراتيجي 9:

127. إنشاء آلية وطنية لاقتراح سعر مرجعي للمحروقات كل 15 يوما، وتتشكل هذه اللجنة من ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية وممثلين عن شركات المحروقات ومجلس المنافسة ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في ميدان حماية المستهلك، وإتاحة هامش (زائد/ناقص) +/- 5% من السعر المرجعي، لتمكين الشركات من القيام بصفة حرة بتدبير استراتيجياتهم التجارية، كما نوصي بإنشاء مراكز لتخزين المحروقات على المستوى الجهوي للتحكم في التكاليف اللوجستية، مع فتح سوق المحروقات لشركات أخرى وطنية ودولية وفق ضوابط أكثر مرونة من أجل تعزيز تنافسية القطاع؛

• المحور الاستراتيجي 9:

128. تسريع سياسة التحول الطاقى: توصي حكومة الشباب بتسريع سياسة التحول الطاقى ببلادنا، وتقديم دعم وتسهيلات ضريبية خاصة بوسائل النقل التي تعتمد على الطاقة البديلة، تمهيم المهنيين والأشخاص الذاتيين. وصيانة للمصالح الفضلى للمواطنين، تدعو حكومة الشباب الموازية، الحكومة الدستورية لإصلاح هذا القطاع في أقرب فرصة، والعمل على تعزيز الابتكار في ميدان التسعير ومراقبة الاسعار بجانب وضع تطبيق الكتروني وطني يقدم معدلات كل الاسعار، لتفادي بعض مظاهر الزيادة المفرطة للسعار، مع وضع ميكانيزمات الكترونية للتبليغ في هذه الحالات.

العوامل الاقتصادية	العوامل الاجتماعية	العوامل البيئية
1- جعل الطاقات المتجددة قطاع حيوي يركز عليه الاقتصاد الوطني وذلك عبر - تحسين محتوى القانون 09-13 لكي يتماشى و تطور القطاع بالإضافة الى جعله أكثر جاذبية للقطاع الخاص كي يصبح ميزة تنافسية للمغرب في مجال الطاقة (Avantage compétitif) -تشجيع مبادرات الساكنة و الجماعات بالأقاليم خاصة منها القروية أو شبه حضرية لإنشاء حقول صغيرة من الطاقات المتجددة لتحقيق استقلال طاقي مع (Indépendance énergétique) الأخذ بعين الاعتبار وفورات (Economies d'échelle) الحجم الممكن الاستفادة منها على مستوى الجماعات المجاورة و الجهة. يمكن الاستفادة من تقنيات تمويل عدة لعل أبرزها التمويل الجماعي. (Crowdfunding)	1-تقنين بعض المهن (كجمع النفايات، الخ) و توفير لهم التغطية الصحية و الشركات على احترامها عبر خلق حوافز اجتماعية. 2-تشجيع الدراسة و التدريب في بعض الاختصاصات كالشراكات بين القطاع العم و القطاع الخاص. 3-ادراج التربية البيئية ضمن المقررات المدرسية و تخصيص ورشات لتعليمها. 4-اصدار ميثاق وطني للحقوق البيئية (Droit environnementaux و مدونة قوانين (Code national de	1-وضع لائحة بالمواد السامة و الملوثة الناتجة عن المصانع و اطار ملزم لاجتناب الحوادث و الأخطار البيئية، ثم تشجيع الشركات على احترامها عبر خلق حوافز ضريبية و مادية 2-تقنين استعمال الابار و المياه الجوفية و حمايتها من الاستغلال المفرط 3-حماية المحميات الطبيعية و الاراضي الرطبة و التنوع البيولوجي من خلال خلق قوانين زجرية و تطبيقها. 4-اعادة استعمال المياه الملوثة 5-تطوير مركز الكفاءات للتغير المناخي لكي يشمل دراسات لاحصاء الغازات الدفيئة 4C و لانشاء نموذج تنموي بيئي. 6-التجديد التدريجي لمباني القطاع العام و الشركات حسب متطلبات النجاعة الطاقية. 7-اعتماد حلول معالجة مياه الصرف الصحي التي تضمن الامتثال للمعايير الصحية المحلية والحفاظ على الموارد المائية.
2-الاستفادة من صناعة تدوير النفايات و ارساء أسسها عبر انشاء مصانع للفرز و التدوير عبر	national de	

l'environnement).

جميع ربوع المملكة للتقليص من التلوث و من المصاريف الناتجة عن النقل و اللوجستيك -خلق شركات مع المصانع و الشركات الكبيرة و المتوسطة من أجل شراء المواد القابلة للتدوير.

3-الاستثمار في مصانع تحلية المياه
خاصة منها التي لا تسكب المواد الملوثة بالسومير في مياه البحر و التي تستخدم الطاقات المتجددة و وذلك عبر التمويل بالشراكة بين القطاع (PPP) العام و القطاع الخاص

4-خلق قطاع فلاحي بيولوجي يعتمد
على علامات ذات جودة عالية و خالي من الأجسام (Labels) مما سيجعل (OGM) المعدلة جينيا الاراضي الفلاحية أكثر مردودية على المدى البعيد بالاضافة الى تمركز الفلاحة المغربية في سوق متخصصة (Se positionner sur une niche économique)

5-التفاوض مع الأبنك لخلق
عروض و اليات تتلاءم مع متطلبات
القطاع ساكنة و شركات و مصانع و
جماعات وذلك عبر خلق معدلات فائدة و عروض خاصة لتشجيع المقاول الصغير و

المتوسط في الاستثمار في المشاريع
الصديقة للبيئة والاقتصاد الأخضر
خلق اطار قانوني داخلي للأبنك
مختص بالشراكات بين القطاع
العام والقطاع الخاص.

5. محور إعداد التراب الوطني والتنمية المجالية

يعزى تعثر السياسات التعميرية في المغرب الى كتلة من النواقص تتعلق بالأساس بمحدودية و عدم ملائمة القوانين الجاري بها العمل للواقع و التحولات السريعة للمجال، ضعف الرؤية الاستشرافية و الاستباقية في نفس الوقت، هيمنة منطق السكن على منظور التعمير، الاعتماد على حلول ظرفية مؤقتة، سوء التدبير المجالي، ضعف اليات زجر المخالفات على الرغم من الأوراش الكبرى التي عرفتها المملكة خلال العقد الأخير و التي لا شك فيه ساهمت في خلق دينامية اقتصادية متميزة.

و قد ألحقت مسطرة الاستثناء منذ اعتمادها رسميا سنة 1999 ضررا بالغا بتهيئة المجال حيث لم تؤطر الدوريات الوزارية بشكل كافي مشاريع الاستثناء ذات الصبغة الخاصة و التي تحيل على الترخيص لمشاريع ذات أهمية اقتصادية و تنموية من أجل تشجيع الاستثمار و انعاش الحركة الاقتصادية و الاجتماعية و التي تتنافى و مقتضيات و ثائق التعمير و المخصصة في أغلب الاحوال لمرافق عمومية و مساحات خضراء، حيث أشارت التقارير و الأرقام أن 420 هكتار كانت مخصصة لمساحات خضراء و التي لا يتم تعويضها فيما بعد، كما أن التقرير المتعلق دراسة التأثيرات المترتبة عن الاستثناءات في مجال التعمير قد افاد أن "65 في المائة من المدن المغربية توفر أقل من متر مربع من المساحات الخضراء لكل فرد، بينما تحدد المنظمة العالمية للصحة كمعيار 10 أمتار مربعة للشخص الواحد".

و قد اعتمدت الحكومات السابقة عدة اصلاحات في مناهج التعمير إلا أنها بدت محدودة أمام حجم الاشكاليات المطروحة و المتقاطعة فيما بينها حيث أن المقاربات المتبناة لم تعتمد منهج الشمولية، و يعمل البرنامج الحكومي في قطاع اعداد التراب الوطني و التعمير 2017-2021 على جملة من الاصلاحات التي تهم الجانب التشريعي خصوصا فيما يتعلق بإخراج أول نص قانوني حول سياسة اعداد التراب و الشروع في دراسات استشرافية علمية و التي فرضت نفسها من أجل ارساء تخطيط حضري ذو رؤية واضحة. هذه الاصلاحات تستمد شرعيتها من مقتضيات الدستور و التوجهات الملكية السامية المواكبة للقطاع و كذا المواثيق و الالتزامات الدولية التي انخرط فيها المغرب تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة و حرص المغرب الشديد على ايلاء أهمية بالغة للسياسات التعميرية كخيار استراتيجي بارز.

الجانب الاقتصادي

129. سياسة اعداد التراب الوطني تعبر عن التوجهات الاستراتيجية الكبرى للدولة و التي تترجم الى أحكام و مقتضيات قانونية و يجب احترامها من طرف الافراد و المؤسسات و تتجلى في السياسات التعميرية. و قد جاءت

التوجهات الملكية السامية و دستور 2011 تأكيداً على هذه المبادئ، حيث أعطى جلالتة سنة 2013 خلال الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني الانطلاقة الفعلية للانكباب على اعداد مشروع مدونة التعمير يرجى منها تقديم حلول للإشكاليات و الاختلالات التي عرفها السياسات التعميرية منذ قانون 1990 و المساهمة في بناء المغرب الحديث الذي يطمح اليه جميع المغاربة و المواكبة للتغيرات المجالية السريعة و الأوراش الاصلاحية الكبرى و ليدمج المفاهيم الحديثة في التعمير الحكامة الجيدة التنمية المستدامة الدراسات الاستشرافية لذا وجب التسريع بمدونة التعمير بمثابة مرجع شامل للإجابة على تحديد أدوار الفاعلين بميدان التعمير مع التأسيس لمبادئ التراتبية بين وثائق إعداد التراب الوطني والتعمير.

130. الاعتماد على المناهج و التقنيات العلمية في السياسات التعميرية كتقنيات الإستشعار الفضائي و نظم المعلومات الجغرافية من أجل تتبع و توجيه التوسع العمراني، و استعمال التقنيات الثلاثية الأبعاد في إنتاج وثائق التعمير علماً أن الخرائطية ثلاثية البعد ظهرت في القرن 19 و ذلك لتسليط الضوء على مفاهيم الأشكال و الكثافة الحضرية الخ و استعمال محاكاة ثلاثية البعد لتقديم الإسقاطات التعميرية المرصحة من خلال زيارة وهمية لتقريب سيناريو التهيئة للعموم في مرحلة البحث العلني ليستطيعوا أن يروا كيف سيصبح مجال عيشهم في العشر سنوات القادمة لضمان مقاربات واقعية و أكثر نجاعة في الرؤية الإستشرافية. في اطار تعزيز التعمير الرقمي و استغلال التحول الرقمي كأداة للتنمية الاقتصادية و التنمية الفردية

131. يعرف العالم توسعا عمرانيا متسارعا، فالأرقام تشير إلى أن ما يقارب 54 % من سكان العالم يعيشون حالياً في المدن و أن هذه النسبة سترتفع خلال العشرين سنة القادمة لتصل إلى 75% في أفق 22050 و تساهم البلدان السائرة في طريق النمو بنسبة كبيرة في هذا الرقم ولا يشكل المغرب استثناء في هذا الشأن، فما يقارب ثلثي السكان يعيشون في المجالات الحضرية و هذه النسبة مرشحة لتصل الى 75% بحلول سنة 2035. من أجل مصاحبة التمدد العمراني وتقليص آثاره الجانبية على الأراضي الفلاحية في المناطق الغابوية و المناطق الفيضية و المناطق ذات القيمة الطبيعية الكبرى ، انتشار بؤر البناء العشوائي في ضواحي المدن والأحياء الهامشية مما يؤدي الى اختلال التوازن بين مكونات المجال و تكريس الفوارق الاجتماعية و الزيادة من مؤشرات الفقر و الهشاشة. في هذا الشأن نقترح الاعتماد على مقاربات علمية دقيقة لحساب الإسقاطات الديمغرافية و توجيهها

« LA MODÉLISATION DE LA CROISSANCE « URBAINE ET LE SYSTÈME DE VEILLE TERRITORIALE

132. العمل على إخراج قانون المناطق الجبلية والأرياف يعمل على حماية المواطنين والمواطنات من قساوة الحياة في المناطق الوعرة والجبلية والأرياف وتطوير البنية التحتية والخدمات العمومية الأساسية من أجل تسهيل ولوجهم للخدمات الاجتماعية المنصفة.

133. اشكالية التدهور التي تعيشه المدن المنجمية:

■ الاعتماد على منافذ جديدة للتنمية فمثلا مدينة جرادة تزخر بمؤهلات مهمة في تربية الخيول و النحل و النباتات الطبية لذا وجب توجيه التنمية نحو القطاع الفلاحي كتنظيم المناظرة الوطنية للفلاحة في مدينة جرادة التي تنظم على غرار الملتقى الدولي للفلاحة بمكناس من أجل خلق دينامية جديدة بالمنطقة (انشاء مدارس عليا للتكوين في مهن المناجم في مدن جرادة، اليوسفية الخ...):

134. انشاء مخطط افريقي للتنمية في اطار اتفاقيات الشراكة جنوب-جنوب بين المغرب و الدول الافريقية المجاورة؛

135. انشاء مخطط جهوي للاستثمار مع التنسيق مع جميع الفاعلين في ميدان التعمير من أجل اخراج وثيقة توجيهية للمستثمر توضح المناطق المفتوحة للأنشطة الاقتصادية اللوجيستية السياحية مع بطاقة تقنية تضم المعلومات الأساسية حول نوعية العقار نوعية المشروع المتوخى الخ...:

136. تحديث مقتضيات القانون 12-90 المتعلق بالتعمير في إطار مشروع القانون رقم 99-14 المتعلق بوثائق التعمير من أجل إدراج الأسس و الطابع القانوني لمفاهيم جديدة في التعمير العملي ك remembrement urbain / zone d'aménagement différencié/ ZAC Zone d'Aménagement Concerté الأليات الفعالة في تغيير وظائف بعض المناطق أو في إطار الشراكة بين السلطات العمومية و القطاع الخاص و انجاز مشاريع حضرية وتوفير العقار لذلك. كما يتوجب تحيين القانون ليأخذ بعين الاعتبار مقتضيات المواثيق الدولية التي سبق ذكرها أعلاه وذلك للتمكن من العمل بها داخل ضوابط قانونية و تنزيل مقتضيات الالتزامات و المواثيق الدولية خاصة فيما يتعلق بمبادئ الاستدامة و التحولات المناخية في ضوابط التهيئة المنجزة؛

137. تعزيز التعمير التفاوضي عوض التعمير التنظيمي و ذلك من أجل تعميم مرن و متجدد و فتح المجال أمام المبادرة الاستثمارية و ذلك من خلال:

■ تفعيل مفهوم ضم الأراضي في المجال الحضري و نقابة أرباب الأملاك الحضرية و التي تمكن من تسهيل تطبيق اختيارات التهيئة المتواجدة في ملكية مشتركة بين مجموعة من الاشخاص و تقسيم كلفة المرافق بين الملاكين

138. التنمية في العالم القروي: يمثل العالم القروي ما يقارب ٩٠% من التراب الوطني، وبالمقابل لا يساهم إلا بما لا يزيد عن 23 في المئة من الناتج الداخلي الخام، ويعرف معدلات فقر كبيرة ونسب أمية مرتفعة وضعف في التجهيزات الأساسية من مرافق وطرق مما يساهم في زيادة الفوارق الاجتماعية بين المجالين الحضري و القروي و تنامي الهجرة القروية و زيادة الاختلال المجالي، وذلك في ظل المجهودات التي توصلها مؤسسات الدولة في إنجاح ورش التنمية. وتجدر الإشارة أنه تم الإثبات علميا من وجهة نظر اقتصادية، أن هجرة شخص من القرية الى المدينة يعادل زيادة الناتج الداخلي الخام بنسبة 3.3 في المئة وأنه كلما انخفضت نسبة العالم القروي في تراب معين اقتربت بزيادة القوة الاقتصادية لهذا البلد وهو حال مجموعة من الدول المتقدمة، هذا يعزى إلى أن تأهيل العالم القروي بنفس مرافق المدن يكلف الدولة ميزانيات طائلة غير مدرة

للتنمية الاقتصادية. في المقابل يتمتع كل مواطن في جميع ربوع المملكة من جميع الحقوق الدستورية (بند 31 من الدستور) وهنا نقترح مقارنة مبنية على اصلاح اجتماعي مقترن بتنمية اقتصادية :

139. إرساء سياسة عمومية للعالم القروي تتمحور حول الرأس مال البشري، من أجل توحيد رؤية جميع الفاعلين وضمنان التقائية البرامج التنموية الحالية، من أجل خلق أقطاب تنموية تنافسية بالعالم القروي وتفعيل أسس اقتصاد قروي قائم بذاته لا يعتمد فقط على النشاط الفلاحي (بحكم أن الفلاحة لا تمثل الا 37 في المئة من أنشطة العالم القروي و14 في المئة من الناتج الداخلي الخام حسب الوزارة الرسمية) بل الاعتماد على المقاولات الشبابية (Start-up/ Partenariat public-privé) والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة لتواكب التجهيزات الأساسية في هاته المجالات (Télé-services de formation et de santé).

- تشجيع التعمير الذي يعتمد في هيكلته على المحاور الرئيسية كالطرق الوطنية، الجهوية، والإقليمية في العالم القروي (centralités rurales linéaires) مخصصة للسكن والمرافق و مع خلق مراكز محورية محددة تتركز على هذه المحاور وتمثل محطات استراحة للوقوف، وذلك للحد من استنزاف الأراضي الفلاحية (préservation des terrains agricoles en profondeurs).
- الاعتماد على بنية تحتية ايكولوجية خضراء في العالم القروي (circulation douce-pistes cyclables) لتعويض بعض المحاور الطرقية بين المركز القروي والمدارس، نظرا لأن هذا النوع من التنقل مناسب ومستعمل من طرف الساكنة القروية وبتكلفة أقل ويراعي مقومات الحياة القروية التي أغلبية الطبقة المتوسطة تقطع مسافات طويلة مشيا على الأقدام.
- أثبتت الدراسات أن التقنيات المستعملة في البناء قديما كانت أنجع لكونها تركز على مواد للبناء محلية ومستوردة من الطبيعة ولا تشكل أي خطر على البيئة. كما أن هذه التقنيات تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المناخية وكذا الاجتماعية الثقافية للمنطقة التي توجد بها. لكن هذه التقنيات والحرف القديمة في مجال البناء صارت أغلبها في طي النسيان. حاليا ونحن بصدد تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، لا بد من الرجوع إلى هذه الحرف التقليدية ومحاولة عصرنتها بشكل يتناسب مع مقتضيات العصر الحالي (ارتفاع البناءات، السرعة في الإنجاز، الطاقات المتجددة، ...) (Résilience de l'habitat rural).
- يجدر العمل على قطاع التكوين المهني وتأسيس مراكز التكوين في مهن البناء التقليدي المعصرن، لإنتاج مهنيين محترفين في هذا المجال كما يجب تشجيع البحث العلمي لإيجاد بدائل لمواد البناء المستعملة حاليا، مستوحاة من المواد التقليدية الطبيعية والعمل على تعديلها بشكل يجعل البناءات أكثر صلابة وأكثر عازلية للحرارة وكذا الأصوات. هذا سيمكن من خلق مهن واختصاصات جديدة، وكذا تجديد قطاع الصناعة الخاص بالبناء وتشجيع المقاولات المبتكرة وبذلك خلق فرص شغل. (Règlement de construction de l'habitat résilient dans le monde rural)

الجانب الاجتماعي

140. سياسة السكن

- الايمان بان الولوج للسكن هو وسيلة للأمن الاجتماعي، الاستقرار، الحد من الهجرة... و به تضافر الجهود الدولة و مختلف الفاعلين من اجل توفير السكن للجميع.
- اعادة هيكله الجبايات على العقارات من خلال تقديم تسهيلات للحصول على القروض (تخفيض معدلات الائتمان , معدلات ائتمان منعدمة بالنسبة للشرائح الهشة من المجتمع ...)
- اعتماد التأجير العقاري (Leasing immobilier) -الذي يعتمد على شراء عقار و إعطائه للغير من أجل الاستفادة منه مقابل سومة كرائية بعيدة المدى تمكن المستفيد من تمك العقار- من طرف مؤسسات الدولة لفائدة الطبقة المتوسطة من أجل تملك سكن لائق.
- الاستمرار في تعبئة الملك الخاص للدولة من اجل انشاء مدن جديدة مندمجة
- تعزيز الاتفاقيات بين القطاع العام و القطاع الخاص خاصة من اجل تطوير أساليب البناء و تحسين منتوج السكن بشكل يرتقي و تطلعات المواطنين.

141. المقاربة التشاركية في بناء المجال : نظرا لأهمية المنهج التشاوري و المشاركة المواطنة في تنمية المجال المنصوص عليها في الدستور، من الضروري تنظيم ورشات تشاورية مع السكان بجميع أصنافهم (تلاميذ وطلبة، باحثون، جمعيات و مجتمع مدني، مقاولون...)، و ذلك لتمكينهم من المشاركة في إعداد برامج العمل و المشاريع التي تهم مدينتهم أو مجال عيشهم. يمكن كذلك اعتماد تطبيق إلكتروني يمكن المواطنين بجميع أصنافهم و أعمارهم و مستوياتهم من التعبير عن آراءهم و اقتراح أفكارهم و تهيئة و تنمية مجال عيشهم.
142. بناء الأنفاق المغطاة (Tranchées couvertes) في النقط السوداء التي تعرف اكتظاظا حادا من أجل الحد من ضغط التنقل التي تعرفه المحاور الحضرية في المدن المتروبولية، التي أصبحت لا تستوعب حاجيات تنقل الساكنة الحالية في ظل غياب الوعي العقاري داخل هاته المدن لبناء محاور طرقية جديدة .
143. انشاء مرصد يجمع قاعدة بيانات معلوماتية انية (Observatoire de veille routièrè) عن حالة اكتظاظ الطرق تخول المعرفة الدقيقة و الرقمية لمجموعة من المؤشرات حول النقط الطرقية السوداء بغية خلق نظام يقظة يمكن من اسقاط حلول علمية للإشكالات المطروحة.

الجانب البيئي

144. استدامة المجال

- انشاء نمط حياة مستدام (mode de vie citoyen durable pour un territoire durable) (يجعل من المواطن قادر على التكيف مع التداير الرفيقة بالبيئة بل و مصدرا للتغيير في المجتمع كفيل بالحصول على مجال مستدام .
- تشجيع الاستثمارات الذكية التي لا تستلزم مواد أولية كثيرة و لا تنهك الموارد الطبيعية بل و غير مرتبطة بحيز جغرافي معين.
- تشجيع المبادرات الاجتماعية المستدامة لبيتي ترمي الى تنزيل الأفكار المبتكرة الى ارض الواقع عن طريق انشاء اعتمادات مالية لتشجيع الطاقات المبدعة.
- اعطاء طابع قانوني لمواثيق الهندسة المعمارية للرفع من جمالية المشهد الحضري

6. الشباب في السياسات العمومية

طبقا للتوجيهات الملكية السامية حول المسألة الإدماجية للشباب وللتجاوب بشكل بناء مع المذكرات الترافعية للمنظمات الشبابية وتوصيات اللقاءات التواصلية التي نظمتها حكومة الشباب الموازية مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين . تمت بلورة مقترحات تهدف إلى تدارك الخصائص الملاحظ على مستوى العرض العمومي الموجه للشباب؛ وذلك عبر تعبئة القوى الوطنية وتوحيد مجهوداتها للاستجابة لتطلعاتهم وحاجاتهم الآنية في مختلف ربوع المملكة.

ولعل الغاية الأسمى التي تقترحها حكومة الشباب الموازية في هذا المقترح هو بلوغ مجتمع إدماجي في أفق 2030، يتسع لكل شبابه، إناثا وذكورا: مجتمع يمكن شبابه من التعبير بحرية على آرائهم وعلى تنمية قدراتهم دون أي تمييز أو إقصاء. اقتناعا بأن المغرب يملك من الإرادة والمكتسبات ما يؤهله لتجاوز كل ما من شأنه أن يكرس عدم تكافؤ الفرص وعدم تكافؤ الحظوظ بين المواطنين وضعف العدالة الاجتماعية والمجالية. كما يطمح هذا المقترح إلى تهيئة الشروط المؤسسية الكفيلة بتحفيز الشباب المغربي على التعاطي -إيجابيا- مع العرض العمومي الموجه للشباب.

الأهداف الإجرائية

145. التحسيس بأدوار الأسرة في تمكين الشباب وتنشئتهم الاجتماعية؛
146. تقوية ثقافة الوطنية والمواطنة لدى الشباب ومواكبة انشغالهم عبر الإنصات والتواصل والتوجيه وتيسير اندماجهم الاجتماعي؛
147. دعم قيم "التسامح" و"الانفتاح" و"التطوع" لدى الأجيال الصاعدة وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في مختلف أورايش ومبادرات التنمية والتضامن الوطني؛
148. ضمان مؤسسات للقرب فعالة وقادرة على الاشتغال -أفقيا- على وظائف التنشئة الاجتماعية؛
149. تشجيع الشباب على التطوع والمشاركة المواطنة في القرار العمومي؛
150. تهيئة تنمية الشباب وإدماج حاجياتهم في المنظومة العامة للسياسات العمومية وفي ميزانيات البرامج القطاعية ومخططات التنمية الترابية (برامج التنمية الجهوية وبرامج عمل الأقاليم والجماعات).

151. ملاءمة منظومة التعليم والتكوين لضمان مواكبة العرض الخاص بالتكوين لتحويلات سوق الشغل؛
152. الرفع من فرص تشغيل الشباب عبر عقلنة الاستهداف وتنسيق التدخلات بين القطاعين العام والخاص على المستويين المركزي والترابي ؛
153. اعتماد خطة صحية موجبة للشباب؛
154. تقوية قدرات الشباب ومنظماتهم المدنية في أفق تمكينهم من الأدوات والمعارف الكفيلة بتحرير الطاقات والمواهب؛
155. إنشاء قناة تلفزيونية وطنية موضوعاتية تابعة للقطب العمومي خاصة بالشباب، تناقش قضاياهم واهتماماتهم وانتظاراتهم، وتسلط الضوء على نجاحاتهم وتجاربهم. وتمنحهم الفرصة للمساهمة بشكل فعال في النقاش العمومي. وأيضا تشجيع القطاع الخاص على إنتاج محتوى إعلامي خاص بالشباب، من خلال شراكات محفزة تجعل المتعهدين الخواص ينخرطون في دعم المحتوى الشبابي في القنوات التلفزية والإذاعية الخاصة؛
156. تعديل المادة 24 من القانون التنظيمي للأحزاب بتخصيص نسبة النصف من الشباب في الهياكل الحزبية؛
157. إخراج قانون إطار الشباب من أجل ضبط الإطار التشريعي والمؤسسي والسياسي لمختلف السياسات و البرامج والتدخلات العمومية في مجالات تمكين الشباب وضمان مشاركته وتعزيز حمايته؛
158. تعديل القانون التنظيمي المرتبط بالتعيين في المناصب العليا والمرسوم الخاص بكيفية تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بالإدارات العمومية لإتاحة الفرصة أمام الكفاءات الشبابية لتقلد مناصب المسؤولية؛

لعل أهم نتيجة نصبو إليها من خلال هذا المحور الخاص بالشباب هي أن تتعاضد فرص إدماج الشباب -اجتماعيا واقتصاديا- داخل المجتمع، بشكل يحفزهم على الابتكار والإبداع، ويؤمن لهم الثقة في جدوى المشاركة في بناء مغرب عصري ديمقراطي وعادل ومنصف.

إن المحصلة النهائية للسياسة المقترحة، هي أن يتمكن الشباب من أن ينعم بظروف أفضل في الحياة، وأن يملك حرية القرار وفرص أكثر للاختيار والتأثير في نهضة المجتمع وتنميته.

7. محور التنمية السياسية والمدنية

لا يمكن تفعيل أي توجه للسياسات العمومية أو برنامج سياسي، دون وجود أرضية سياسية قوية، بأدوار واضحة و صارمة، كما لا يمكن أن تؤسس شراكة فاعلة بين الفاعلين الأساسيين في برامج التنمية دون توفر مجتمع مدني مواكب ومنتج ومساهم.

لكل ما يمكن أن يعتبر مخرجات للنموذج التنموي الجديد، يجب أن يجد أمامه أحزابا سياسية قادرة على التأطير والتمثيل الشعبي وقادرة على لعب أدوارا سياسية بديلة تؤسس لمرحلة يثق فيها المواطن بالسياسة ومؤسساتها.

فمؤشرات بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات، تتطلب الاجتهاد في تنمية الممارسة السياسية وتطوير آليات اشتغالها، حتى تستجيب لطموحاته وتطلعاته. و هو الامر الذي يحتاج إصلاحات سياسية وتشريعية عميقة من قبيل الاقتراحات التالية:

159. إعادة النظر في النظام الإنتخابي المغربي بشكل مستعجل، حتى يتلاءم مع التصور الجديد للممارسة السياسية في المغرب، التي تتوخى الكفاءة في إختيار المسؤولين عوض الربع الإنتخابي. مع مراجعة التقطيع الإنتخابي بما يلائم إرادة الناخبين و إحترام إرادة الصناديق. وهنا نقترح تخصيص لوائح وطنية و جهوية و و إقليمية ومحلية للكفاءات والأطر تضم الثلث لكي يتمكن البرلمان والمجالس المنتخبة من الأوفر على كفاءات قادرة على التشريع وتتبع السياسات العمومية وتقديم مقترحات؛

160. إضفاء فعالية على العمل الحكومي عبر سن سياسات إلتقائية، وتسريع وتأهيل الإدارة وعقلنة تديورها، ليكون لها أثر على المرفق العام؛

161. إغناء وتجديد مناصب المسؤولية الحكومية والإدارية، والبحث عن كفاءات قادرة على توفير سبل النجاح للجيل الجديد من الإصلاحات؛

162. عدم الجمع بين المسؤوليات السياسية، وتقنين حالات التنافي في المسؤوليات التمثيلية ؛

163. تجسيد حقيقي للتعددية الفكرية والحزبية والإعلامية والمدنية.

164. توفير مناخ الحياد الإيجابي للإدارة؛

165. خلق توازن حقيقي بين السلط؛

166. توفير المناخ الديمقراطي للحكومة القضائية والاستقلالية؛

167. توطین انتخابات نزهة وشفافة وحرّة وعادلة؛

168. التداول السلمي على السلطة بناء على إرادة الشعب؛

169. توسيع دائرة الحقوق والحريات وتفعيل الممارسة الديمقراطية في مختلف جوانب المسلسل السياسي؛

170. إحداث أكاديمية وطنية للسياسات العمومية بهدف تكوين المنتخبين المحليين و البرلمانين تكون تابعة للبرلمان تسهر على تقديم تكوين للمنتخبين بشكل إلزامي ؛

171. تخفيض النصاب القانوني المتعلق بالملتزمات والعرائض: تخفيض النصاب القانوني المتعلق بالملتزمات (صفر ملتزم لحد الآن) والعرائض (4 عرائض فقط) وتعديل شروطها التعجيزية، خاصة المرتبطة بالتسجيل الإجباري في اللوائح الانتخابية وفتح الامكانية أمام التوقيع الالكتروني على غرار الالتزامات والعقود وانسجاما مع التوجه الدولي المشجع للحكومات الالكترونية المنفتحة:

172. دعوة الأحزاب لإحداث حكومات موازية : فتح نقاش مع الأحزاب السياسية ودعوتهم لتأسيس حكومات حزبية موازية، لعقلنة الممارسة السياسية وعصرنة أداءها، مما سيجعلها تفتح الباب للأطر الكفاءات المغربية التي انسحبت من العملية السياسية:

173. التنفيع الأمتل والسليم للمقتضيات الدستورية:

174. تنفيع الديمقراطية التشاركية، والسهر على التفاعل الحكومي مع كل المبادرات المدنية؛

175. تأهيل الممارسة السياسية والمدنية وتطوير مهام وصلاحيات المؤسسات السياسية المنتخبة وطنيا وترابيا؛

176. صندوق الدعم العمومي للجمعيات: هناك إشكالية كبيرة في برامج الدعم العمومي الموجه للجمعيات، لذلك حكومة الشباب الموازية تقترح تأسيس صندوق الدعم الموحد من أجل تدبير أمتل للدعم الحكومي وتركيزه في مؤسسة عمومية موحدة تضمن الحكامة في التدبير والنزاهة والشفافية، بالإضافة إلى تعديل المنشور الصادر عن رئيس الحكومة المتعلق بالدعم العمومي للجمعيات وتحويله إلى مرسوم لإضفاء عليه الالزامية اتجاه القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية:

8. محور استراتيجي خاص : المغرب و العلاقات الإفريقية

منذ الاستقلال لم يتوقف المغرب عن تأكيد هويته الإفريقية فطالما جعل تطوير علاقته مع أشقائه الأفارقة من بين أهم أولوياته الإستراتيجية متوسلا في ذلك تقوية علاقاته الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية و الدينية و السياسية وكذا البيئية

وفي عهد جلالة الملك محمد الخامس اتخذ هذا المنحى الإفريقي بعدا جديدا و تم إدراجه في رؤية طويلة المدى تركز على تعاون جنوب جنوب

إن اختيار المغرب للأرضية الإفريقية اختيار منطقي يتماشى و إعادة التشكيل الذي يعرفه الاقتصاد العالمي الذي يطبعه الاشتراك الاقتصادي للبلدان العالمية و السير نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب يفرض على قارتنا إعادة تموقعها كقطب عالمي جديد للنمو و بالخصوص تطمح الإستراتيجية الاقتصادية التي طورها إلى جعله مركزا جهويا في خدمة التنمية المشتركة بمختلف المجالات الأساسية (الأمن الغذائي و البنيات التحتية المتعددة و النمو الأخضر)

إن تحقيق اندماج جهوي أعمق في كل أبعاده المتعددة سيساهم في تحرير قدرات القارة و منح شعوبها أملا في حياة أفضل كما انه سيساعد إفريقيا على تحمل مسؤوليتها و الاعتماد على إمكانياتها الخاصة على تطوير الشراكات جنوب جنوب بين القطاعين العام و الخاص . كما انه يمكن للفرص المنبثقة عن التعاون الثلاثي المنبني على توجيه أموال المساعدات الدولية و تمويل مشاريع البنيات التحتية في إفريقيا ووضعها تحت إشراف مقاولات مغربية أن أيضا نقطة ارتكاز من اجل تكثيف المغرب الاقتصادية مع بلدان القارة .

الاقتصادي: إبرام اتفاقيات جديدة ذات نفع متبادل على الطرفين

177. نقل التجربة المغربية فيما يخص البنيات التحتية مع إعطاء الأولوية للشركات المغربية , كل في مجال

اختصاصه (المطارات _ الموانئ _ محطات القطار _ الطرق السريعة)

178. نقل التجربة المغربية في التكنولوجيا الحديثة نظرا للتفوق الذي يعرفه المغرب في هذا المجال والأولوية التي

يحظى بها من طرف جلالة الملك

179. إعطاء أهمية أكثر للمجال الفلاحي و خاصة لمجال الأسمدة لتعميمه على جل الدول الإفريقية و اخذ الريادة

في ذلك

180. الاستفادة من التجربة المغربية في مجال المختبرات الطبية والأدوية لتعميمها على الدول الإفريقية

181. بيع الخبرة المغربية في مجال بناء السدود نظرا للخبرة التي يتوفر عليها منذ القديم نظرا للسعر التنافسي

مع الدول الرائدة في هذا المجال

182. إعطاء فرصة لكل الابنك الوطنية لفتح فروع بالدول الإفريقية

183. تشجيع شركات الاتصال بأخذ فرصتها بالدول الإفريقية

الاجتماعي:

184. نقل الخبرة المغربية في مجال التكوين المهني و تكوين الأطر خاصة للدول الفرنكفونية

185. نقل التجربة المغربية في مجال السكن اللائق (السكن الاقتصادي و الاجتماعي) نظرا للخصائص الذي

تعرفه الدول الإفريقية في هذا المجال

186. نقل التجربة المغربية في مجال النقل و اللوجيستيك (الجوي - البحري - المسافرين و البضائع) نظرا

للتطور الذي عرفه المغرب في هذا المجال

187. نظرا لتوفر المغرب على خبرة كبيرة في مجال تكوين الأطر الصحية و المختبرية يجب الاستفادة من هاته

الخبرة لتعميمها على الدول الإفريقية

188. تكتيف التعاون الأكاديمي من خلال نقل التجربة المغربية في هذا المجال

189. إعطاء الأولوية للتعاون الديني و الروحي و ذلك لما يدره من ربح على جميع القطاعات نظرا لتوفر المغرب على

مجموعة من المميزات الدينية التي لها روابط قوية مع الدول الإفريقية

السياسي:

190. بعد رجوع المغرب لمكانه الطبيعي ضمن الاتحاد الإفريقي مهما للتنمية سواء كانت اقتصادية , اجتماعية ,

ثقافية و كذا سياسية . و كذا دفاعه عن مصالح البلدان الإفريقية الأقل نموا .

191. يجب على المغرب تبادل خبراته السياسية و الديمقراطية اذ يعتبر المغرب من الدول التي تنشط في مجال

الحفاظ على السلام و على مر التاريخ قدم المغرب مساعدات للدول الأكثر ضعرا

192. يجب الاستفادة من الاستقرار السياسي الذي يعرفه المغرب لكسب ثقة المستثمرين الأفارقة

193. إضفاء الطابع الرسمي على الشراكات بين القطاعين العام و الخاص عن طريق عقود تحدد أهداف واضحة

ورقمية وتوضيح دور مختلف الفاعلين في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية .

إن اتفاقيات التعاون بين المغرب و البلدان الإفريقية تظل تواجه عدة عقبات ترتبط بالنواقص الهيكلية كذلك

الإجراءات الغير الجمركية تقدم الأنظمة الضريبية من شأنها رفع التكاليف المتعلقة بالمبادلات الخارجية لذا

يجب على الحكومة المغربية المضي بسرعة لإيجاد حلول دائمة لتشجيع المستثمرين المغاربة و الأفارقة لإعطاء

الأهمية للتجربة و كذلك تشجيع التعاون جنوب جنوب .

المجال البيئي:

194. نظرا للتطور الذي يعرفه هذا المجال في المغرب و الرعاية الخاصة التي يحظى بها من طرف صاحب الجلالة

يجب العمل على:

195. تصدير الإستراتيجية الناجحة التي تم تنفيذها في المغرب لباقي الدول الإفريقية و مساعدة هذه الأخيرة على

تنزيلها (مخطط المغرب الأخضر , المخطط الأزرق)

196. نقل التجربة المغربية فيما يخص لبطاقات المتجددة (محطات نور بمدينة ورزازات)
197. حماية المحميات الطبيعية نظرا للأراضي الكثيرة التنوع البيئي التي يتوفر عليها الدول الإفريقية
198. تفنين استعمال الآبار و المياه الجوفية (خصوصا مع التقلبات المناخية و الجفاف التي تعرفه الدول الإفريقية:
المجال المؤسسي:
199. تأسيس مجلس وطني للشؤون الإفريقية والدبلوماسية من أجل تتبع وتقييم مشاريع واتفاقيات المغرب مع الدول الإفريقية:
200. تأسيس مكتب خاص بالشباب الإفريقي تابع لوزارة الثقافة والشباب والرياضة.

9. محور إضافي: بعض مطالب رواد فضاء التواصل الاجتماعي



Abderrazaq Elmsilit

التعليم العنصر البشري (الأستاذ) و منهاجا و لوجستيك.
الصحة عنصر بشري و لوجستيك.
إنشاء هيئة وطنية لمحاسبة المفسدين و ناهبي ثروات الوطن.
الإهتمام بشباب العالم القروي من جميع النواحي.

4 sem J'aime Répondre



Ali Benesaid

أولا : إلغاء تزوير الانتخابات
ثانيا : تطبيق القانون على الجميع
ثالثا : عدم التمييز بين المواطنين والجهات
رابعا : تغيير عقلية تحكم المسؤولين في الرباط
خامسا : تقوية وإرجاع روح المواطنة المندثر
سادسا : محاسبة الأحزاب وحذف من يريد إعادة تربية المغاربة بالبلطجة .
سابعا : تجاوز سياسة التسويق في السياسة وإلهاء المواطن بالتفاهات والفيديوهات
ثامنا : التفكير في تشغيل الشباب عبر إنشاء صندوق خاص في الجهات وليس في الرباط .

4 sem J'aime Répondre



Sherif Abd

في نظري المتواضع
-يجب التركيز على النهوض بالتعليم و تعزيز دور البحث العلمي.
-إصلاح منظومة العدل و المساواة في الحقوق و الواجبات.
-التقسيم العادل للثروات

4 sem J'aime Répondre



Adil Zarouk

العدالة الاجتماعية و المجالية؛ محاربة الفقر؛الماء و الكهرباء و الطرق؛ النهوض بقطاع التربية و التكوين و قطاع الصحة.

4 sem J'aime Répondre



Abdelaziz EL Matar

يجب وضع المواطن في صلب الاهتمامات ليشعر بهذا النموذج ينعكس في حياته اليومية وبالتالي تعزيز الانتماء للوطن والحفاظ على التماسك الاجتماعي والعيش المشترك بين الجميع

4 sem J'aime Répondre



Abdelhay EL Malhi

لن ينجح اي مشروع تنموي مالم يواكبه محاربة الفساد بالادارات العمومية وتخليق الحياة العامة.



Abdelmajid R'houni

البرنامج التنموي الجديد يجب أن يركز حول دعائم أساسية :
- التكوين المهني في مجالات تماشى والسوق الدولي.
- تشجيع مشاريع صغرى مع التمويل والتأطير .
- خلق شعب تكون سياسيين وقياديين محليين شباب يسيرون المجال المحلي.
- تشديد الرقابة على الأموال التي تمنح من مبادرة التنمية البشرية للجمعيات وإلزامها بمشاريع تكوينات مهنية لفائدة الساكنة المحلية...
- الرفع من النجاعة في فرض الضرائب المحلية.
- إعادة توزيع بعض الرخص التي تذر مداخيل ذات قيم كبيرة للجهة و تفويتها عن طريق المنافسة الشريفة.....
....الخ.....



Super fan

Salah Eddine Aajan

يجب عليها ان تنظر الى جميع الجهات الترايبية بنظرة متساوية، بمعنى ان لكل جهة مؤهلاتها يجب ازالة الغبار عليها من اجل جاذبية تنافسية قادرة على خلق الثروة، وضمان التوزيع العادل والدائم عبر الزمن والمكان. مع الاخذ بعين الاعتبار التحولات الجيوسياسية الخارجية وانعكاسها على عولمة السوق، وبالتالي لا بد من خلق جيل قادر خلق الثروة وليس انتظار من يعطيه الثروة، وذلك عبر ادماج اللغة الانجليزية في التعليم العمومي منذ السنة الابتدائية كلفة رسمية باعتبارها لغة خلق الثروة وليس لغة انتظار المعونات والصدقات والاكراميات التي تستنزف خزينة الدولة



إدريس وليلي

نريد تحقيق الاكتفاء الذاتي وصناعة كل ما يصنعه الغرب من صناعات في الأربعين سنة المقبلة ودعم الفئات الفقيرة والهشة وإزالة الربا أو الفائدة عند الاقتراض من الابناك ودعم ذوي الاختراعات بالمال الكافي لاحداث مصانعهم وتحقيق العدل في المحاكم والزام الحكومات القاديات بالعمل على انجاز كل ما ورد في مشاريع النموذج التنموي حتى لا توقفها جهات داخلية او خارجية، ويمكن الاستفادة من دول أقامت نماذج تنموية تقدمت بعد تنزيلها.